

اتحاد القوى؛ عودة 2 مليون نازح وإخراج الحشد شرط لإجراء الانتخابات

أوساط رئيس الوزراء تؤكد وضعه خطة متكاملة لإنهاء ملف النزوح



تحالف القوى خلال المؤتمر التأسيسي .. أرشيف

اعترف اتحاد القوى بأنه قام بمناقشة أطراف دولية كالأمم المتحدة والولايات المتحدة لتأجيل الانتخابات في المحافظات الغربية. واشترطت الكتلة السنية على رئيس الوزراء عودة مليوني نازح قبل حلول شباط المقبل، بالإضافة إخراج الحشد من مناطقها. ووصف اتحاد القوى الاتفاق مع التحالف الوطني على تشكيل "اللجنة السداسية"، بأنه محاولة للتغطية على الصفقة التي أدت إلى تمرير مفوضية الانتخابات في مجلس النواب.

□ بغداد / محمد صباح

وكانت مصادر سياسية قد كشفت ل(المدى)، نهاية تشرين الأول الماضي، عن مباحثات أجراها اتحاد القوى مع التحالف الوطني بهدف البت بمصير الانتخابات. وأفضت المباحثات التي أجريت بحضور المالكي، عشية التصويت على مفوضية الانتخابات، إلى الاتفاق على تشكيل لجنة سداسية للنظر في الموضوع. وكشفت (المدى)، في 28 أيلول الماضي، عن طلب تقدمت

به القوى السنية إلى بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) تدعو فيه إلى تأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر، متذرة بتأخر إعمار المحافظات الغربية، وعدم عودة جميع النازحين إلى مناطقهم. وأكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، خلال زيارته السبت الماضي إلى كربلاء، إجراء الانتخابات في موعدها المحدد العام المقبل. وكانت مفوضية الانتخابات قد اقترحت على مجلس الوزراء تاريخ 15 من أيلول 2018 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية الترتين

صوت البرلمان على إجرائها بشكل متزامن. وتقول النائبة عن كتلة اتحاد القوى ل(المدى) إن "اللجنة السداسية، التي اتفق على تشكيلها التحالف الوطني واتحاد القوى خلال دعوة العشاء التي دعا إليها نوري المالكي قبل التصويت على مفوضية الانتخابات في مجلس النواب، لم تشكل". وأضافت وردي أن "اللقاء الذي جمع كتلا من التحالف الوطني واتحاد القوى ركز على مناقشة موضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية من عدمها". وأشارت إلى أن

"هناك كتلاً في اتحاد القوى كانت لديها رغبة بالاتفاق على مرشحي مفوضية الانتخابات خلال هذا الاجتماع". لكن عضو الهيئة السياسية لاتحاد القوى تؤكد أن "غالبية القوى السنية تؤكد ضرورة توافر الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة، التي تتطلب إعادة كل النازحين"، مبيّنة أن "اتحاد القوى يعتقد بعدم وجود القدرة الكافية للمحافظات الغربية للمشاركة في الانتخابات المقبلة على الصعيد الأمني والسياسي والفني".

وتكشف وردي عن "حراك تقوده القوى السنية مع جهات وكتل في الجبهة الداخلية لحل ملف النازحين وعودتهم مقابل ضمان عدم تأجيل الانتخابات. وتوضح عضو لجنة الهجرة والمهجرين أن "نسبة العوائل العائدة إلى مناطقها تختلف من محافظة إلى أخرى، مشيرة إلى أن "النسبة في نينوى لم تتجاوز 30٪، وفي الأنبار بلغت 50٪، وعمليات النزوح مازالت مستمرة بسبب العمليات العسكرية في المحافظة". وأضافت وردي أن "مناطق جرف الصخر وحزام بغداد وسليمان بيك وبعض المناطق في محافظة ديالى لم تسجل عودة لأية عائلة نازحة رغم استقرار أو ضاعها الأمنية"، مؤكدة أن "عدد النازحين بشكل عام يصل إلى 4 ملايين نازح، لم يعد منهم سوى مليوني نازح فقط". وتؤكد النائبة عن الإنبار أن "أي محافظة لا يعود نازحوها إليها سيتعذر إجراء الانتخابات فيها"، وتلفت إلى "استمرار مفاوضات اتحاد القوى مع العبادي لإعادة كل النازحين ويجب أن يتم ذلك نهاية شهر شباط المقبل". ويعلق النائب فارس الفارس، العضو الآخر في اتحاد القوى، على عدم تشكيل اللجنة السداسية بين اتحادها والتحالف الوطني، معتبراً أنها محاولة للتغطية على الاتفاقات التي حصلت في هذا الاجتماع لتعريف مفوضية الانتخابات. وقال الفارس، في تصريح ل(المدى)، "لا توجد جدية لبعض الكتل السياسية لإعادة النازحين إلى مناطقهم ومحافظاتهم"، نافية وجود حديث حول تشكيل اللجنة السداسية. وكان نواب عن محافظة نينوى قد وجهوا رسالة إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي، لُوحوا بمقاطعة الانتخابات في حال عدم إرجاع النازحين

إلى مناطقهم قبل انتهاء العام الجاري. وقال النائب أحمد الجربا، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نواب نينوى في مبنى البرلمان الخميس، "توجه رسالة إلى رئيس الوزراء والحكومة عموماً أنه يجب إعادة النازحين لمناطقهم قبل حلول 30 كانون الأول المقبل". وأضاف "في حال عدم عودة النازحين إلى ديارهم سوف تكون لنا مطالبات برلمانية وجماهيرية بتأجيل الانتخابات". وتابع الجربا "إننا سنعمل بكل قوة على تأجيل الانتخابات في حال لم تتم إعادة النازحين"، معتبراً أن "إجراء الانتخابات في شهر أيار المقبل سيكون محجفاً لأهالي محافظة نينوى". بدوره يؤكد القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب علي العلياق عدم تشكيل اللجنة السداسية عازياً ذلك إلى عدم متابعة حيثيات اللقاء المشترك. ونفى مشاركته في الاجتماع بين قيادات التحالف الوطني واتحاد القوى. ويقول العلياق، في حديث ل(المدى)، "هناك تفاهات أولية بين التحالف الوطني واتحاد القوى العراقية على تشكيل هذه اللجنة"، لكنه نفى امتلاكه "معلومات كافية" عن تشكيل اللجنة المشتركة. وبلغت النائب المقرب من رئيس الوزراء إلى أن الأخير "مصمم على إعادة كل النازحين من خلال الخطة الأمنية التي وضعها"، مؤكداً أن "عودة النازحين مستمرة من دون توقف لكنها تختلف من مدينة إلى أخرى حسب ظروفها الاجتماعية والأمنية والسياسية". وتابع العلياق أن "رئيس الحكومة مصرّ على إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة"، ونفى بشدة وجود نوايا لتأجيل الانتخابات البرلمانية "كما يشاع من بعض الجهات".

بدر للكتل السياسية: حدّدوا موقفكم من الانتخابات

□ بغداد / المدى

طالب رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، أمس السبت، إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ودعا في الوقت ذاته إلى كتل عابرة للمكونات وتشكيل حكومة أغلبية. وقال الحكيم، في حفل لتأبين أمين عام حزب الدعوة/ تنظيم العراق، وتأيينه (المدى) أمس، "حققتنا انتصاراً كبيراً ولحظات الانتصار سنتبع بثقة، لذلك نحن بحاجة إلى تحديد سترراتيجية ما بعد الانتصار وتحويل الجهد العسكري إلى جهد استخباري". وأضاف رئيس التحالف الوطني المنتهية

ولايته "نحن نقرب من إعلان العراق خالياً من الاحتلال داعشي، وليس خالياً من الدواعش، وتبقى هناك خلايا نائمة. لذلك فإن البلد بحاجة لمعالجات فكرية وثقافية واسعة وبحاجة إلى إعادة توزيع مهام وموعدة القوات المسلحة". واعتبر الحكيم أن "الحشد الشعبي يمثل الركيزة الأساسية في القوات المسلحة، ونرفض تسييس الحشد وزجّه في الصراعات"، محذراً من "محاولة إقحام الحشد وفصائله بالإرهاب تحت ذرائع غير منطقية". وأشار رئيس تيار الحكمة إلى أن "بناء

المشروع الوطني ومظلة الوطن يحتاج لحوار جدي تحت سقف الدستور والقانون، وأن مشروع التسوية الذي حملة التحالف يحظى بتبني الحكومة والبعثة الاممية في إطار الحوار الجامع ضمن سقف الدستور وعلينا السير بهذا الاتجاه". وتابع الحكيم "نحتاج إلى قوائم وطنية عابرة للمكونات وحكومة أغلبية ما بعد الانتخابات ممثلة لجميع العراقيين، كما نحتاج لخطاب وطني جامع يلم شتات العراقيين"، داعياً إلى إجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد وأن تساهم التحالفات والبرامج في تكريس المشروع الوطني".

وطالب رئيس تيار الحكمة مجلس النواب بـ"الإسراع في تشريع قانوني مجالس المحافظات ومجلس النواب أو تعديل القوانين السابقة لتكون هياكلية لإجراء الانتخابات بموعداتها". وشهد الحكيم على أن "وحدة العراق ووحدة مواطنيه وشعبه تتطلب إجراءات سريعة لعودة النازحين لمناطقهم وإعادة الاستقرار والإعمار لمدن التضحية والمحرة ومدن المحررين". وقال رئيس التحالف الوطني "ما لم نكافح والفساد سيبيى التشطي والانقسام الداخلي في بلدنا فهي أولوية قصوى في المرحلة القادمة ووحدة العراق تتطلب خطة عاجلة

في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس، ان "محاولات بعض السياسيين تأجيل الانتخابات يعتبر إفلاساً سياسياً وخرقا للدستور ومبادئ العمل الديمقراطي في العراق". ودعا الخزعلي زعماء الكتل والقادة السياسيين إلى "إعلان موقفهم هل هم مع العملية السياسية أم ضدها"، معتبراً ان "تأجيل الانتخابات ضد العملية السياسية". ورأى النائب عن كتلة بدر ان "الانتصارات الاخيرة على داعش الارهابي وتحرير رارة والعودة النسبية للنازحين الى المناطق المحررة ينفي وجود أي مبرر لتأجيل الانتخابات".

تعزية

تتقدم مؤسسة المدى

للإعلام والثقافة والفنون

بأحر التعازي لعائلة الفنان الراحل

بدر حسن فريد

الذي توفّي بعد صراع مع المرض في أحد

مستشفيات أربيل

الذكر الطيب للفقيه والصبر والسلوان لعائلته

وزملائه ومحبيه

فخري كريم

رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

مكافحة الإرهاب تنفي تسليم الملف الأمني في كركوك

□ بغداد / المدى

طلبت الكتل الكردستانية في مجلس النواب، أمس، رئيس الوزراء حيدر العبادي باتخاذ خطوات عاجلة لإيقاف التجاوزات على أملاك المواطنين الكرد في المناطق المتنازع عليها. وشددت على ملاحقة "مثيري الفتن" وحصر الملف الأمني بيد الشرطة المحلية.

وأطلقت الحكومة الاتحادية، في تشرين الأول الماضي عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى التي تقع تحت إشراف القوات الكردية (البشمركة)، على خلفية الأزمة الدائرة بين بغداد وأربيل بشأن استفتاء إقليم. وكشفت الأمم المتحدة، في الثاني من الشهر الجاري، عن نزوح نحو 183 ألف شخص من المكون الكردي في المناطق المتنازع عليها، منذ أحداث 16 من الشهر الماضي، أغلبهم من محافظة كركوك.

وقال بيان مشترك للكتل الكردستانية، حصلت (المدى) على نسخة منه، إن "عشرات الآلاف من المدنيين النازحين من كركوك وطوزخورتا والمناطق الأخرى التي دخل إليها الجيش والحشد الشعبي بعد عمليات 16 من الشهر الماضي، يعانون مرارة ترك ممتلكاتهم ودورهم ومحلاتهم، ويعيشون في أوضاع مزريّة وفي



التحالف الكردستاني في مؤتمر صحفي .. أرشيف

مخيمات مؤقتة".

وأشارت الكتل الكردية إلى أن "المخيمات التي يعيش فيها النازحون، لا تتوافر فيها أبسط المستلزمات الحياتية، وهم ينتظرون من الحكومة الاتحادية، أن توفر لهم الامن وفرض سلطة القانون، كي يعودوا إلى مدنها وقرامهم وبيوتهم التي لم تسلم من الهدم والسلب والنهب". وطلبت الكتل الكردستانية رئيس مجلس الوزراء، بـ"اتخاذ خطوات عاجلة وعادلة لإيقاف التجاوزات على أملاك المواطنين الكرد، في المناطق المتنازع عليها، والملاحقة القانونية لمثيري الفتن والعندين على الاملاك الخاصة والعامة، وخاصة في طوزخورتا، وإخلاء المدينة من المظاهر المسلحة لغير

الشرطة المحلية وتقييم الاضرار التي لحقت بالمواطنين وتعويضهم وتهئية الارضية المناسبة لعودتهم إلى مدنها". وأكد البيان المشترك أن "التعايش السلمي بين مكونات هذه المناطق بات على خطر وشيك، فالواطن الذي بات يأمن على نفسه وماله وعرضه، لن يستطيع العودة إلى منزله ويزاؤل عمله ووظيفته". وأضاف "بسبب هذا النزوح يتعرض الآلاف من الموظفين، لفقدان وظائفهم ويحرم عشرات الآلاف من التلاميذ من التعليم، وتفتك الأمراض بالآلاف منهم، خاصة وإننا على أبواب الشتاء". في سياق ذي صلة، نفى جهاز مكافحة الإرهاب، أمس، تسليم الملف الأمني في المحافظة، الذي أسند إليه عقب

عمليات الشهر الماضي، مؤكداً أن إدارة أمن كركوك لا تزال ضمن مهامه، كاشفاً عن تشكيل منظومة استخبارات مشتركة. وتسيطر قوات جهاز مكافحة الإرهاب على الامن في محافظة كركوك، منذ أحداث منتصف تشرين الأول الماضي، بعد فرض القوات الاتحادية سيطرتها على المناطق المتنازع عليها. وقال المتحدث باسم جهاز مكافحة الإرهاب صباح النعمان "لا صحة للأنباء التي تحدثت عن تسليم الملف الأمني في كركوك"، مبيّناً أن "قوات جهاز مكافحة الإرهاب المتمثلة بقيادة العمليات الخاصة الثانية مازالت في كركوك وتعمل مع قيادة شرطة كركوك لتعزيز الامن داخل المحافظة". وأشار النعمان إلى أن "هناك عمليات تفتيش في المناطق كافة من دون تمييز، وتم فتح الشوارع التي كانت مغلقة منذ 2005 من قبل مقرات الأحزاب"، لافتاً إلى "تشكيل منظومة استخبارات مشتركة من استخبارات الجهاز والأجهزة الاستخباراتية الأخرى وتفعيل دور المختارين في المدينة". ومن أبرز الشوارع التي أُعيد افتتاحها، الطريق الرابط بين شارع أطلس وصولاً إلى جامع كركوك، وكذلك الشارع الرابط بين تقاطع العمال وشارع المحافظة، وعدد من الشوارع بمنطقة أطلس التي أغلقت منذ 2003.